هذا البرنامج خلال السنوات الست الماضية، وتم لها انشاء ستة عشر حيا او مستعمرة جديدة على انقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية ، وعلى ما صودر او اغتصب من اراض عربية داخل اسوار المدينة وخارجها وحول المنطقة التنظيمية منها ، مطوقة من تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الابنية السكنية والصناعية والعسكرية وحصرهم في منطقة ضيقة ، مهددون باستمرار في أمنهم وما تبقى من مصادر رزقهم وممتلكاتهم ومقدساتهم .

وتضم هذه الاحياء منطقتين صناعيتين ، وواحدة عسكرية ، واخرى جامعية واثنتي عشر وحدة سكنية منها واحدة داخل السور فوق انقاض اربعة احياء عربية أعدت لتضم خمسة آلاف اسرائيلي كبديل للستة الاف عربي الذين كانوا يسكنونها .

ومؤخرا نقلت لنا جريدة الشعب التي تصدر بالقدس في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ مخططا لمؤامرة استيطانية اسرائيلية جديدة ، منقولة عن جريدة جروسالم بوست الاسرائيلية ، كشفت لنا فيه النقاب عن مشروع بناء واسكان تكميلي للستة عشر حيا السابقة — يستهدف انشاء مساكن لاستيعاب اربعين الف اسرائيلي آخرين ، ضمن عدد من الاحياء يراعى في انشائها ان تسد الاطواق من الابنية القلاعية السكنية التي تم بناؤها ، كما يستهدف بناء مدينة صناعية في الخان الاحمر ، تتسع لاسكان مائة الف من العمال وعائلاتهم .

عاشرا : **تهويد القضاء النظامي والاسلامي** : على اثر الاحتلال الاسرائيلي للقدس في ١٩٦٧/٦/٧ ، أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جميع المحاكم النظامية في المدينة، واتخذت الاجراءات التهويدية التالية : (أ) نقلت مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس الى مدينة رام الله ، (ب) ادمجت محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الاسرائيلية المماثلة والقائمة بالطرف المحتل سابقا من المدينة ، ونقلت اليها جميع سجلاتها واثاثها، (ج) طلبت من القضاة والموظفين العرب تقديم طلبات للالتحاق بوزارة العدل الاسرائيلية، (د) فصلت القضاء النظامي القائم بالقدس عن شؤون الضفة الغربية والحقته كليا بالقضاء الاسرائيلي .

اعتبر الجهاز القضائي العربي هذه الاجراءات تأكيدا لتهويد القدس ، فرفضها رجال الجهاز وامتنع عن التعامل والعمل مع سلطات الاحتلال (باستثنا ءاربعة) وما زالت الغالبية العظمى منهم ممتنعة عن مثل هذا التعاون ، مجمدة نفسها ، كل في منطقته ، حتى كتابة هذه المذكرة .

وقد شارك المحامون في القدس وفي الضفة الغربية ، والاسرة القضائية العربية برفض التعاون ورفض الظهور امام المحاكم الاسرائيلية ، النظامية منها والعسكرية معلنين تضامنهم مع اخوانهم القضاة العرب في رفض الاعتراف بضم القدس لاسرائيل ، وفصل قضائها عن قضاء الضفة الغربية ، وأكدوا هذا الرفض في عدد من المذكرات والوثائق رفعت للمقامات الدولية والسلطات المحتلة نفسها ، وما زالوا حتى اليوم يمتنعون عن الظهور والترافع أمام المحاكم الاسرائيلية .

أما المحاكم الشرعية الاسلامية ، فقد تفاضت سلطات الاحتلال في بادىء الامر عن اغلاقها ، وحاولت استمالة قضاتها وموظفيها تحت عوامل الاغراء اولا ، ثم الضغط والتهديد فيما بعد ، للالتحاق بأجهزتها . ولما لم تنجح في ذلك ، بادرت الى نفي رئيس المحكمة الشرعية الاسلامية ، سماحة الشيخ عبد الحميد السائح من القدس لعمان مؤملة من وراء ذلك اخضاع الباقين من رجال القضاء والشرع الاسلامي الى ادارتها.